

محاولات اغتيال بسام الشكعة وكريم خلف، وعبروا في رسالة نشرتها صحيفة الاتحاد، عن تضامنهم مع نضال الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره^(٣٨). وبصورة عامة، نستطيع تلخيص الأساليب النضالية التي اتبعتها أهالي الهضبة على النحو التالي^(٣٩):

— التعبير عن مشاعرهم الوطنية والقومية، في المناسبات والأعياد القومية.

— تنظيم الاضرابات العامة، وتعطيل الدراسة، وإغلاق المحلات التجارية.

— القيام بأعمال عسكرية ضد بعض المؤسسات، والمستوطنات في الهضبة.

— التنسيق في نضالهم، مع رؤساء البلديات في الضفة الغربية ومع حزب راحك، في مناطق ١٩٤٨.

— تحويل المناسبات الاجتماعية، كالزفاف وما شابه، إلى مناسبات سياسية ضد إسرائيل.

— التنديد بالاحتلال، من خلال البيانات السياسية، والوثائق الوطنية والبرقيات المرسلة إلى الهيئات الدولية. ولعل أبرز ما في هذا الموضوع البيان الوطني الصادر في نيسان (ابريل) ١٩٨١، والموقع من ٢٨ شخصية وطنية في الهضبة، والوثيقة الوطنية في آذار (مارس) ١٩٨١، الموقعة من ٣٠ شخصية وطنية. وقد كشفت هذه الوثائق الوطنية عن حقيقة الأوضاع في هضبة الجولان، وأكدت على انتماء الجولان أرضاً وشعباً، إلى الوطن الأم سوريا.

ونستطيع القول ان الانجاز الكبير الذي حققه أهالي الهضبة السورية المحتلة، قد تمثل في إحباطهم لمخطط فرض بطاقات الهوية الاسرائيلية على مواطني الهضبة. وقد جاء هذا الانجاز تنويجاً لنضالاتهم السابقة، واستمراراً لها، فبعد أن حاصروا المجالس المحلية المفروضة، ورفضوا التعامل معها والاعتراف بها، وبعد أن فضحوا وقاطعوا كافة المؤسسات التي أقامت سلطات الاحتلال في الهضبة، تمكنوا من فرض الحصار على قلة من المنتفعين الموالين لإسرائيل، والذين قبلوا باستلام بطاقات الهوية الاسرائيلية، مقابل مصالحهم الضيقة. فقد فرض الزعماء الوطنيون والدينيون في الهضبة، الحرمان الديني والاجتماعي على كل من يتسلم الهوية الاسرائيلية^(٤٠). وقد اعترفت المصادر الاسرائيلية بأن ثلاث جهات أساسية تدير الحملة ضد حاملي بطاقة الهوية الاسرائيلية: الدرور، الفلسطينيون الذين لهم علاقة بـ «رايح» و«لجنة المبادرة الدرزية»، وأبناء العائلات الكبيرة في القرى الدرزية ورجال الدين المحليين، باستثناء واحد فقط^(٤١). والجدير بالذكر أن الحرمان الديني والاجتماعي، يعني، منع حملة الهويات من دخول أماكن الصلاة، ومقاطعتهم على الصعيد الاجتماعي، وعدم المشاركة في أفراحهم وأتراحهم، وعدم التزاوج معهم، إضافة إلى مقاطعتهم إقتصادياً. وتنفيذاً لقرار الحرمان، قاطع أهالي الهضبة جنازة أحد المواطنين من بقعاتا، لأنه قبل الحصول على بطاقة الهوية الاسرائيلية، وقام أربعة من ذويه بدفنه دون إجراء المراسم الجنائزية المتعارف عليها دينياً واجتماعياً^(٤٢).